

الذكرى السادسة والستون لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب...



مسار نضالي راسخ وريادة نقابية مستمرة والتزام دائم بالدفاع عن قضايا الطبقة العاملة

الاقتصادية أو التغيرات السياسية، استطاع الاتحاد العام أن يحافظ على مكانته داخل المشهد النقابي المغربي بل تصدره بعد اكتساحه انتخابات 2021. واستمر الاتحاد العام على مدى عقود في الدفاع عن الحريات النقابية بنفس الوتيرة، مطالباً بإصلاحات قانونية تضمن حقوق العمال، مثل تطوير مدونة الشغل وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية. ويعكس هذا المسار النضالي الطويل قدرة الاتحاد على التكيف مع مختلف المراحل، واستمراره في أداء دوره كفاعل أساسي في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحقوق الشغيلة.

وأمام هذا التراكم النضالي المشرف شكل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تجربة نقابية مهمة في تاريخ المغرب الحديث، هو من ساهم ويساهم بشكل كبير في تأطير العمال والدفاع عن حقوقهم، إلى جانب مشاركته في بناء منظومة اجتماعية أكثر توازناً، ورغم التحديات التي عرفها عبر مساره، فهو أبرز الفاعلين في الساحة النقابية، مستمراً في نضاله من أجل تحسين أوضاع الشغيلة وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية. في هذا الملف مجموعة من الحوارات والمقالات التحليلية لتاريخ ومسار وحصيلة الاتحاد العام وكذا الكشف عن جزء من تاريخ ومسار الشخصيات التي ساهمت في تأسيسه وقيادته.. لنتابع..

والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة. وبالتالي فالاحتفال بالذكرى السادسة والستين لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لا يقتصر على استحضار الماضي، بل يشكل أيضاً فرصة لتقييم الحصيلة واستشراف المستقبل، وتجديد الالتزام بمواصلة العمل النقابي الجاد والمسؤول، في ظل التحديات الراهنة التي يفرضها التحول الاقتصادي والاجتماعي، كما تمثل هذه المناسبة دعوة إلى ترسيخ قيم التضامن والوحدة بين مختلف فئات الشغيلة، وتعزيز دور العمل النقابي في خدمة قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية. من هنا تظل هذه الذكرى محطة متجددة للتأكيد على أهمية العمل النقابي كرافعة أساسية لتحقيق التوازن الاجتماعي، وضمان حقوق العاملات والعمال، وبناء مجتمع يسوده العدل والكرامة وتكافؤ الفرص.

فعلى امتداد مساره التاريخي، خاض الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مجموعة من المحطات النضالية التي عكست التزامه بالدفاع عن مصالح الشغيلة. فقد ساهم في تنظيم العديد من الإضرابات والاحتجاجات للمطالبة بتحسين الأجور، وتوفير ظروف عمل لائقة، وضمان الحماية الاجتماعية للعمال. كما شارك بفعالية في الحوارات الاجتماعية مع الحكومة، حيث كان طرفاً في عدد من الاتفاقيات التي هدفت إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة. ورغم التحديات التي واجهها، سواء المرتبطة بالتحويلات

تشكل الذكرى السادسة والستون لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مناسبة وطنية ونقابية ذات دلالات عميقة، تستحضر من خلالها الشغيلة المغربية مسارا طويلا من النضال والتضحيات في سبيل الدفاع عن الحقوق المشروعة وتحقيق الكرامة الإنسانية، فمنذ تأسيسه يوم 20 مارس 1960، برز الاتحاد كإطار نقابي رائد ساهم في تأطير الطبقة العاملة وتنظيمها، وجعل من الدفاع عن قضاياها الاجتماعية والاقتصادية محورا أساسيا لعمله.

وقد جاء تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في سياق تاريخي دقيق تميز بمرحلة ما بعد الاستقلال، حيث انخرط المغرب في بناء مؤسساته الوطنية وترسيخ دعائم الدولة الحديثة، وفي خضم هذه التحويلات، برزت الحاجة الملحة إلى تنظيم نقابي قوي يعبر عن تطلعات العمال ويؤطر نضالاتهم، ويعمل على تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية في إطار من المسؤولية والتضامن.

وعلى امتداد أكثر من ستة عقود، استطاع الاتحاد العام أن يراكم تجربة نقابية غنية، تميزت بحضوره الفاعل في مختلف المحطات الاجتماعية، ومساهمته في تحقيق عدد من المكتسبات لفائدة الشغيلة المغربية، سواء على مستوى تحسين الأجور، أو تعزيز الحماية الاجتماعية، أو ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي. كما ظل الاتحاد وفيما لمبادئه القائمة على الدفاع عن كرامة العامل، وتعزيز العدالة الاجتماعية،

في الذكرى 66 لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

النعم ميارة لـ «العلم»: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب قلعة نضالية صمدت في وجه التحديات وثقة الأجراء سر تصدرنا للمشهد النقابي

نعز بمرجعيتنا «التعادلية» وقراراتنا النقابية مستقلة ومنحازة دوما لقضايا الشغيلة



الضوء على الهوية الفكرية للنقابة المستمدة من «التعادلية الاقتصادية والاجتماعية»، مؤكدا بوضوح على التمايز التنظيمي والاستقلالية في القرار رغم وحدة المرجعية مع حزب الاستقلال.

وعلى مستوى الراهن، يتحدث الكاتب العام بلغة الأرقام والثقة عن تصدر الاتحاد لنتائج انتخابات الأجراء، مستعرضا حصيلة الحوار الاجتماعي مع الحكومة الحالية، ومطالباً بإنصاف فئات الموظفين والمتصرفين والمهندسين. كما لم يخل الحوار من قراءات سياسية رصينة حول المسار التنموي والديمقراطي للمملكة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، وتحديات الوحدة الترابية، في رؤية تجمع بين نضال القواعد وتطلعات مغرب «السرعة الواحدة» القائم على الكرامة والعدالة الاجتماعية.. لتتابع نص الحوار..

في لحظة وطنية فارقة تستحضر عبق النضال التاريخي ورهانات الحاضر تتجلى في احتفال مركزية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالذكرى 66 لتأسيسها، وبالمناسبة أجرت «العلم» حوارا مع النعم ميارة الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اتسم بالصراحة والمكاشفة، وتأتي هذه المحطة لتكشف كل سنة عن معالم تاريخ ونضالات المنظمة العريقة التي ولدت من رحم الحركة الوطنية بدعم من الراحل علال الفاسي، لتكرس التعددية النقابية وتنتهي حقبة «تأميم النضالات».

بين صفحات هذا الحوار، يستعيد ميارة ذاكرة «جيل التأسيس» من الرواد أمثال هاشم أمين، محمد الدويري، وعبد الرزاق أفيلال، معتبرا أن قيم الوفاء ونكران الذات هي التي حصنت هذه المركزية في ظرفيات معينة عاشها المغرب منها حالة الاستثناء. كما يسلط

لمقايسة النضال من أجل الطبقة الشغيلة بمكاسب شخصية ضيقة، جعلهم عرضة لحملة هوجاء، ولكنهم كانوا مؤمنين بما يقومون به، وأسهموا في منح بلادنا نقابة وطنية عريقة باشعاع دولي وهي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

العلم: هاشم أمين كان محاطا برفقة أسماء كبيرة أخرى مثل المجاهد محمد الدويري والقائد النقابي عبد الرزاق أفيلال، هل توافقون الرأي على أن المناضل النقابي هاشم أمين كان محظوظا بوجود مثل هذه الأسماء رفقة في مرحلة التأسيس؟

ميارة: من نائل القول التأكيد على أن جيل التأسيس كان مميزا إجمعت فيه مميزات الوطنية الصادقة والنضال النقي الطاهر والالتصاق الدائم واليومى بهوم الطبقة الشغيلة، وهم فعلا مجاهدون كبار أمثال المجاهد محمد الدويري أطال الله في عمره والمجاهد عبد الرزاق أفيلال تغمد الله بواسع رحمته، هذا دون نسيان الرعاية التي خصتها قيادة الحزب للنقابة لحظة التأسيس وفي مقدمتهم الزعيم علال الفاسي، الذي أفرد فصلين كاملين من كتابه المرجعي «النقد الذاتي» للفكر النقابي مع ما يمثله ذلك من إدراك عميق من لدن الزعيم لأهمية الفكر النقابي في بناء المجتمع على أسس سلمية.

وجدير بالذكر هنا أن تكليف الأخ هاشم أمين رحمه الله، بمسؤولية أول كاتب عام في لحظة التأسيس، كان نتيجة توافق ومشاورات داخل ما عرف آنذاك «باللجنة 14»، والتي ضمت في عضويتها العديد من القادة الكبار وفي مقدمتهم المجاهد محمد الدويري أطال الله في عمره، ومن بين الملاحظات الدالة والتي أثارتني شخصيا، وأنا أطلع الصور والمقالات التي خصصت للمؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هو ذلك الحضور الكبير للمرأة العمالية في المؤتمر التأسيسي، إن تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كان معركة نضالية حقيقية، والشاهد على ذلك أنه وبعد المؤتمر رفضت الحكومة المغربية آنذاك الاعتراف بالاتحاد كمرکزية نقابية وهو ما اضطره إلى اللجوء إلى منظمة العمل الدولية والتي أصدرت حكما عن طريق محكمتها الخاصة التي أصدرت حكما سنة 1963، حيث أجبرت الحكومة المغربية على الاعتراف بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب باعتبارها مركزية نقابية، وهنا فقط بدأت حقيقة التعددية النقابية في بلادنا.

العلم: 66 سنة من النضال النقابي لمركزية نقابية كان لها دور كبير في الترافع على حقوق الشغيلة المغربية وفي الدفاع على مصالح الوطن، هل يمكن أن نتحدث عن وصفة خاصة مكنت هذه المركزية من مواصلة أداء أدوارها وواجباتها رغم الصعوبات والتحديات؟

ميارة: الوصفة الوحيدة التي مكنت الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من الاستمرار قوة نقابية ومكون مركزي ضمن الحركة النقابية الوطنية، رغم كل الهجمات والأوصاف القديحة التي حاول البعض أن يلصقها بنا، هي الوفاء للطبقة الشغيلة، لم نهادن في ذلك ولم نساوم، وقبل كل ذلك ظلت وفية لإرث الحركة الوطنية في الدفاع عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحقوق والحريات، هذا ما مكنا من بلوغ وجدان العمال والعمالات والموظفون والموظفات، الذين استمروا في التعلق بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب وفي الدفاع عن القيم والمبادئ التي يمثها الاتحاد.

مرحلة الهيمنة والاحتكار، هل تشاطرون هذا الرأي؟
ميارة: في الواقع إن قراءة الأحداث و التحولات التي عرفها المغرب غداة الاستقلال يجب أن نقرأ في شموليتها، والمهم هنا وعلاقة بسؤالكم هو التأكيد على أن الحركة الوطنية كما مثلها حزب الاستقلال، كانت من المدافعين الأوائل عن التعددية السياسية والنقابية والتي عرفها المغرب حتى قبل حصوله على الاستقلال، لذلك فإنه حدث تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كان بالفعل الجواب الأقوى في

التنمية والديمقراطية في المغرب رهانات المرحلة القادمة والحوار الاجتماعي السبيل الوحيد لتحقيق مكتسبات الشغيلة

تلك المرحلة على محاولة البعض فرض إطار نقابي واحد على الطبقة الشغيلة، وعلى كل حال فإن هذه المرحلة الهامة من تاريخ بلادنا ما زالت بحاجة إلى مجهود علمي وبحثي وأكاديمي كبير وذلك صونا للذاكرة الوطنية ووفاء لواجب الذاكرة.

العلم: عاش المغرب مراحل صعبة جدا، من إعلان حالة الاستثناء وفرض قيود كثيرة وكبيرة على الحريات العامة، وتضييق قوي على الحريات النقابية، فكيف واجه الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هذه الأوضاع الصعبة وهو حديث التأسيس؟ وكيف نجح في اجتياز هذه المرحلة العويصة؟

ميارة: لقد ظلت بوصلة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ومنذ تأسيسه واضحة وهي الدفاع عن الديمقراطية والكرامة والتعادلية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك كان الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وإلى جانب القوى الوطنية من المطالبين بالعودة إلى الشرعية، وإلى العمل المؤسساتي ولم يتوانى ولو للحظة واحدة في الدفاع عن حقوق الطبقة الشغيلة وحقها في العيش الكريم وفي التنظيم وفي الحرية النقابية كذلك.

العلم: يستحضر مناظرو نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وهم يحتفلون بذكرى تأسيس نقابتهم أسماء مناضلين نقابيين خلدتهم التاريخ المغربي، نبدأ بالرجل المؤسس، القائد النقابي هاشم أمين، ماذا يمثل هذا الاسم لجيل النقابيين الحالي؟

ميارة: يمثل قيم الوفاء والصدق ونكران الذات، لقد جسد هاشم أمين رحمه الله تلك القيم وعمل إلى جانب إخوانه في قيادة النقابة آنذاك على مواجهة حروب ومؤامرات كانت تروم وأن هذه التجربة النقابية الوليدة ولكن إصرارهم على ممارسة الحرية النقابية ورفضهم

العلم: أعلن عن تأسيس نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في ظروف سياسية واجتماعية بالغة الدقة والتعقيد بعد أقل من أربع سنوات من استقلال المغرب، كيف تقيمون الإعلان عن تأسيس هذه المركزية في تلك الظروف الصعبة؟

ميارة: بداية لا يسعني إلا أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لجريدة العلم الغراء على مواكبتها لحدث تاريخي وطني كبير يمثل في ذكرى تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وهي مبادرة جد متميزة تندرج في إطار مساهمة الإعلام الوطني الجاد في صون الذاكرة الوطنية ولاسيما ذاكرة الحركة الوطنية والنقابية بالمغرب.

وعلاقة بسؤالكم حول سياق الإعلان عن تأسيس نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، يتعين التأكيد على السياق الصعب الذي كانت تعيشه بلادنا آنذاك، ولا سيما خلال الفترة الممتدة ما بين الحصول على الاستقلال سنة 1956 وما بين وضع أول دستور للبلاد سنة 1962، لقد كانت ست سنوات صعبة جدا، ليس لأنها كانت مرحلة الصراع الكبير حول التصورات والمشاريع السياسية المتعارضة لما ينبغي أن يكون عليه المغرب، وليس لأنها كانت أيضا لحظة الجهاد الأكبر لبناء الدولة الوطنية المستقلة بعد 44 سنة من الحماية، ولكن لأنها تميزت بحدث جد مؤسف، وهو الانفصال الذي عرفه حزب الاستقلال سنة 1959، وما خلفه من تداعيات صعبة على الساحة السياسية والنقابية بل والمجتمعية.

لذلك لا يمكن قراءة لحظة تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سنة 1960 بمعزل عن توجه قادة الحركة الوطنية وفي مقدمتهم الزعيم علال الفاسي من أجل تكريس التعددية النقابية في البلاد ودفاعا عن الشغيلة المغربية التي ظلت ولسنوات طويلة ممنوعة من حق الانتماء النقابي.

العلم: هل كان الإعلان عن تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب قرارا سياسيا بأهداف سياسية، أم قرارا نقابيا بعدما لم تعد نقابة الاتحاد المغربي للشغل قادرة على احتضان التعددية النقابية؟

ميارة: إن الإعلان عن تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو لحظة إنصهرت فيها الأبعاد السياسية والأبعاد النقابية، ذلك لأن السياسي والنقابي كانا آنذاك حاضرين بشكل واحد، علينا أن نتذكر جيدا أن الكفاح من أجل استقلال البلاد يرتبط بشكل عضوي بالدفاع عن العمال ضد مختلف أشكال الاستغلال والاستعباد التي كانت تطالهم على عهد الدولة الكولونيالية والتي كان همها الأوحى والوحيد هو استغلال ثروات البلاد ونسخير أبنائها لخدمته أهدافها الإمبريالية. لذلك وبالعودة إلى الوثائق المرجعية للمؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب وإلى الخطابات التي رافقت لحظة التأسيس هذه، يمكننا التأكيد على أن تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، جاء جوابا عمليا وعماليا على الانحرافات التي ظهرت آنذاك في الحركة النقابية ومحاوله إحتكار الحديث باسم العمال وتأميم نضالاتهم في توجه أيديولوجي واحد.

العلم: هناك من يعتبر أن تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كان البداية الفعلية والحقيقية لتجسيد التعددية في بلادنا ونهاية

العلم: دعنا ننتقل إلى الراهن النقابي والسياسي، فالمعطيات تشير إلى أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تعتبر المركزية النقابية الأكثر تمثيلية، حصلت على المرتبة الأولى في انتخابات ممثلي المأجورين في القطاع الخاص وتتوفر على أول وأكبر فريق نقابي بمجلس المستشارين، كيف نجحت النقابة في أن تصبح القوة النقابية الأولى في المغرب؟

مبارة: عبر عمل يومي هادئ وصبور، ومن خلال تغليب فضيلة الصدق والوضوح مع الطبقة الشغيلة فنحن لا نتبنى ازدواجية الخطاب كما يفعل البعض، كما أن علاقتنا بالطبقة الشغيلة ليست علاقة موسمية ولا انتخابية، فلم يكن هدف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في أي يوم من تاريخه هو المقاعد، بل هو أن يظل وفيًا لرسالته وللقيم والمبادئ التي أسس عليها، وهو ما جعل الطبقة الشغيلة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص تضع ثقتها فيه وتبوءه صدارة المشهد في انتخابات ممثلي المأجورين وكذا انتخابات مجلس المستشارين التي عرفتها بلادنا سنة 2021، بفضل العمل اليومي لأطر ومناضلي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وبفضل الثقة المتجددة للطبقة الشغيلة، وإسمو لي هنا أن أعبّر عن إعترازي بالعمل اليومي الذي قام به فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين منذ بداية هذه الولاية والذي لم يفتئ يدافع ويتراجع، داخل المؤسسة التشريعية دفاعاً عن مطالب مختلف الفئات والجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

كما أحيى الدور الكبير الذي يقوم به الكتاب العامون للنقابات القطاعية وكذا الدور المركزي والمحوري للإخوة والأخوات الكتاب الإقليميين للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وهي مناسبة للتعبير عن افتخارنا بأننا نملك في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وفي كل أقاليم المملكة مؤسسة تسمى «الكتابة الإقليمية» التي تنتخب كل أربع سنوات ويقودها رجال ونساء استطاعوا عبر نضال يومي أن يكونوا في مستوى تطلعات الطبقة الشغيلة على المستوى الإقليمي.

كما أنه في ذات السياق يعمل سائر مؤسسات وهيئات الاتحاد سواء اللجان المركزية أو المكتب التنفيذي الذي يقومون بعمل جبار ويومي للدفاع عن الطبقة الشغيلة وعن المكانة البارزة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

العلم: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نقابة موالية لحزب الاستقلال مما يعطيها هوية سياسية، كيف تنظرون إلى العمل النقابي في علاقته بالمرجعية السياسية؟

مبارة: أنا لا أفضل مصطلح موالية، بل الأصح هو القول بأن المرجعية الفكرية للنقابة والحزب هي واحدة، والتي تجسدها التعددية الاقتصادية والاجتماعية، أما التمايز التنظيمي والاستقلالية في اتخاذ القرارات، فهي أمور أصبحت حقائق في الممارسة اليومية للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وتكفي هنا العودة إلى المرحلة التي كان الحزب فيها يترأس الحكومة في شخص الأستاذ عباس الفاسي شافاه الله، للتأكد من أن قرارات النقابة ومواقفها ظلت دوماً في صف الطبقة الشغيلة طبعاً إن القيم والمبادئ التي يجسدها حزب الاستقلال هي قيمنا ومبادئنا، والواقع أنها تمثل كل ما يمكن أن تختزله «الانسيبة المغربية» بأبعدها المختلفة وهي تشكل مرجعاً فكرياً بل وروحياً لنا، أما التمايز التنظيمي فهو واقع لا غبار عليه، وقرارات النقابة تنبع من قواعدها ومناضلوها ومن مؤسساتها المنتخبة، عبر احترام دقيق وصارم للديمقراطية الداخلية.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن المرحلة الحالية تؤكد استقلالية النقابة في مواقفها وقراراتها، وللتاريخ أقول إن الأخ نزار بركة لم يتدخل في أي يوم من الأيام ومنذ توليه مسؤولية الأمانة العامة لحزب الاستقلال سنة 2017، في توجيه النقابة نحو أشياء ضيقة، بل ظل دوماً يؤكد على أن النقابة تدافع عن مصالح الشغيلة المغربية وأيضاً عن المصالح العليا لبلادنا وهو الأمر الذي نحرص على تجسيده يومياً في قيادة الاتحاد سواء من خلال جولات الحوار الاجتماعي أو من خلال الحوارات القطاعية.

العلم: ألا تحد الاعتبارات السياسية من حرية العمل النقابي وتضعف استقلاليته؟

مبارة: لا حد لحرية العمل النقابي إلا ما يحدده الدستور وقوانين المملكة، وبالتالي فإن العمل النقابي عليه أن يكون مؤطراً بهذه المنظومة الدستورية والقانونية، وأن يضع نصب عينه وعلى الدوام المصالح العليا لبلادنا، في تشبث راسخ بالثوابت الجامعة للأمة المغربية، أما ما عدا ذلك فهو ساحة للنضال والدفاع والدفاع عن الحقوق، أضف إلى كل ذلك أن النقاش حول العلاقة بين السياسي والنقابي أصبح متجاوزاً في ظل التحولات الكبرى التي عرفها ويعرفها الاقتصاد العالمي وتداعيات ذلك على الاقتصاديات المحلية.

العلم: يبدو أن الحوار الاجتماعي متقطع مع الحكومة، ولم تنجحوا كرفقاء اجتماعيين في مأسسة هذا الحوار، أين يكمن الخلل في هذا الأمر؟

مبارة: لا يسعنا هنا إلا التنويه بكل المكتسبات التاريخية التي تمكنا من تحقيقها لصالح الطبقة الشغيلة بفضل الحوار والحوار الجاد مع هذه الحكومة سواء ما يتعلق بتحسين الدخل، أو تعلق الأمر بتحسين بعض الوضعية الإدارية. لقد كان مطلب مأسسة الحوار الاجتماعي من المطالب التاريخية للحركة النقابية على الأقل منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، ولعل ما يجب التأكيد عليه أن الحكومة الحالية وفي إطار الحوار الاجتماعي

الذي توصلنا إليه معها التزمنا بعقد جولتين للحوار الاجتماعي جولة أبريل وجولة أكتوبر، ولكن هناك بعض التعثرات مثلًا الجولة الأخيرة لأكتوبر لم تنعقد ونتمنى أن تعقد الجولة المقبلة في شهر أبريل لتتم بعض الملفات القطاعية التي تهم بعض فئات الموظفين الذين شملهم الحوار الاجتماعي مع الحكومة، ولكن لم تتم إجراء بعض بنوده، ولكن كمحصلة أعقد أن الاتفاقيات الموقعة مع هذه الحكومة كانا جد إيجابيين لصالح الطبقة الشغيلة، هل كانا كافيين؟ لا أعتقد ذلك، خصوصاً مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة الموسومة بغلاء الأسعار وغلاء المعيشة وهي أمور مرتبطة بالتحولات الدولية وبتوالي سنوات الجفاف.

وإجمالاً نؤكد أن ما لم نحصل عليه بالنضال سوف نتمكن من بلوغه بمزيد من النضال، خاصة عبر الحوار والحوار المستمر، لأننا نعتبر أن السبيل الأوحى لبلوغ إتفاقيات تكون في صالح الطبقة الشغيلة المغربية هو الحوار الجاد والمسؤول.



لا حد لحرية العمل النقابي إلا ما يحدده الدستور وقوانين المملكة

الحوار الجاد هو سبيلنا الوحيد لانتزاع حقوق المأجورين وتطلع لجولة «أبريل» لحسم الملفات الفئوية العالقة

العلم: لا تزال بنود أجزاء مهمة من اتفاقات سابقة، خصوصاً اتفاق 26 أبريل 2011 عالقة، وهذا لا ينفى أن أجزاء ومقتضيات هامة جدا منها تم تنفيذها، كيف تنظرون إلى هذا الأمر وهل لازلتم تترافعون من أجل تطبيق سريع لجميع الاتفاقات؟

مبارة: لم نتوقف في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في أي محطة أو لقاء مع الحكومة من خلال جولات الحوار الاجتماعي عن المطالبة بالتطبيق الكامل للاتفاقيات الاجتماعية الموقعة، وهذا لا يسعني إلى التنويه بمضامين اتفاق 26 أبريل 2011، والذي جاء في ظرف سياسية صعبة، وهنا لا يمكنني إلى التنويه بالجرأة والشجاعة السياسية التي تحلت بها حكومة الأستاذ عباس الفاسي لبلوغ ذلك الاتفاق، ولكن مع كامل الأسف التحولات السياسية التي عرفتها بلادنا بعد ذلك جعلتنا نعيش عشر سنوات عجاف لم تحقق فيها الطبقة الشغيلة أي مكتسبات مهمة.

العلم: ما هي القطاعات التي تعتبرون أن الحوار القطاعي معطل ومتوقف فيها، ولماذا هذا التباين والتفاوت في انتظام الحوارات القطاعية؟

مبارة: صحيح على أن بعض الحوارات القطاعية تعرف تعثراً، ولكن ما هو أساسي هو أن القطاعات الاجتماعية وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، عرفاً حوارات قطاعية جادة والتي تمكنت من بلوغ إتفاقيات مهمة، والتي شرعت الحكومة في تنزيل العديد من مضامينها، ولاسيما

ذات الصلة بالشق المادي والإداري، إلا أنه ومع كامل الأسف نسجل جمود الحوار في بعض القطاعات الأخرى خاصة فيما يتعلق بالشركات الجهوية المحدثة مؤخراً والتي يعرف الحوار القطاعي فيها تعثراً، خصوصاً ما يتعلق بتنزيل القوانين الأساسية لهذه الشركات، وكذا إعادة إنتشار مختلف المستخدمين، سواء القادمين من المكتب الوطني للكهرباء أو المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، والإشكالية هنا هي مع من ستحاور؟ ولكن بالمقابل نسجل أن بعض القطاعات التي ظلت تعرف جمود في الحوار أصبحت تتعافى من هذه الظاهرة وأصبحنا نرى نتائج مهمة في هذا المجال، وأعتقد أن في قطاع التشغيل تمكنا من أن نقطع مراحل مهمة لإيجاد حلول وسط خاصة لهيئة مفتشي الشغل، التي تعتبر ركيزة أساس داخل القطاع الخاص وتلعب دوراً مهماً لضمان السلم الاجتماعي داخل المقاول، كما نؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب استمرارنا في الدفاع عن ملفات مطلوبة فئوية مهمة من قبيل ملف المتصرفين وملف المهندسين، ونؤكد على أن هذين الملفين يتطلبان تعاون الجميع لإيجاد حلول للإشكاليات التي تواجه هاتين الفئتين وخصوصاً في القطاع العام، وهي إشكاليات سوف يؤدي استمرارها لإحتقانات إجتماعية، وأعتقد أن هذين الملفين سوف يكونان في مقدمة الملفات التي ستطرح على طاولة الحوار الاجتماعي في جولة الحوار الاجتماعي شهر أبريل المقبل.

العلم: ننتقل إلى الجوانب السياسية، ونود سؤالكم حول وجهة نظركم في المسار السياسي العام للبلاد؟

مبارة: لا يمكن إلا لجاحد أن ينكر المسار السياسي والتنموي المتميز الذي تعرفه بلادنا منذ تولي جلالة الملك محمد السادس حفظه الله عرش أسلافه المنعمين، حيث عرفت بلادنا إصلاحات هيكلية عميقة وتحولات حقوقية واجتماعية، أثارت وتثير إعجاب العالم بأسره، وجعلت من بلادنا تجربة ديمقراطية وتنموية فريدة ومتميزة في المنطقة، ولا سيما ما عرفته بلادنا بفضل الخطاب الملكي التاريخي ليوم 9 مارس 2011، الذي أدخل بلادنا عهداً دستورياً متميزاً، توج بوضع دستور 2011، الذي يشكل في الواقع صكاً للحقوق والحريات.

وهو مسار عرف إنخراط كل مكونات الأمة وقواها الحية، وتميز بإجماع متجدد حول الثوابت الجامعة للأمة المغربية وفي مقدمتها المؤسسة الملكية التي قادت وتقوم المغرب إلى التحديث والإصلاح والديمقراطية والتنمية.

العلم: هل يمكن القول أن بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك توجد فوق السكة السالكة نحو سيادة ديمقراطية حقيقية وما هي في نظركم الصعوبات التي تواجهها البلاد في هذا الصدد؟

مبارة: يمكن الجزم وليس القول فقط أن المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله يمضي بتبات على طريق الديمقراطية الحقيقية، وهي حقيقة معاشة اليوم في بلادنا سواء ما يتعلق بالعهد الدستوري المتميز الذي جسده دستور 2011، أو ما يتعلق بانتظامية ونزاهة العمليات الانتخابية، هذا علاوة على الأمن والاستقرار المؤسساتي الذي تنعم به بلادنا بفضل قيادة وحكمة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ويتعين التأكيد هنا على أن الدراسات والأبحاث المعاصرة تؤكد على التحديات التي تواجه الديمقراطية عبر العالم بفعل التحولات الكبرى المتسارعة التي يعرفها العالم، خصوصاً ذات الأبعاد التكنولوجية، والمغرب جزء من هذا العالم الذي لا تتوقف الأحداث والتطورات فيه، ولكن ما أود التأكيد عليه هو أنه الديمقراطية هي البدء والمنتهى ثقافياً، يجب أن يتم تكريسها في المجتمع كذلك سواء في الأحزاب السياسية أو النقابات أو الجمعيات، من خلال احترام مبادئ التداول الديمقراطي على المسؤوليات وفسح مجال لحضور بارز للشباب والنساء في عملية اتخاذ القرار وذلك قصد إعادة الثقة في العمل العام الذي يواجه أزمة ثقة بنيوية.

ومن بين التحديات البارزة التي تواجه بلادنا كذلك هو الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، والذي تمكنا فيه والحمد لله وبفضل السياسة الرشيدة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله من تحقيق إنجازات تاريخية خصوصاً ما يتعلق بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797 والاعتراف الدولي المتزايد لمغربية صحرائنا.

وعلاوة على ذلك فإن أحد التحديات الكبرى كذلك التي تواجه بلادنا هو هذا المحيط الإقليمي المضطرب، خصوصاً السياسات التي تتبناها إحدى دول الجوار، والتي على الرغم من عدائها لنا إلا أننا نقول ما يقوله جلالة الملك، وهو أن يد المغرب ممدودة واستعداده للحوار و لبناء المستقبل قائم على الدوام.

العلم: ماذا لو طلبنا منكم خارطة طريق واضحة لتسريع مسار التنمية الشاملة وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية وتطوير المشروع السياسي العام في البلاد؟

مبارة: نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن هناك أوليات وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية والانصاف، لا بد من إنصاف الطبقة الشغيلة والتجاوب مع ملفاتها التي مازالت عالقة، إن ما تحقق لصالحها مهم ولكن حجم الانتظارات كذلك كبير، لأن تحقيق مغرب السرعة الواحدة كما دعا إلى ذلك جلالة الملك حفظه الله يجب أن يمر وجوباً عبر مداخل الكرامة والانصاف وتكريس مقومات التعددية الاقتصادية والاجتماعية.

الدكتور سمير الشمال باحث في القانون الاجتماعي

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من مخاض التأسيس سنة 1960 إلى ريادة المشهد النقابي والحوار الاجتماعي

إضراب 14 دجنبر 1990 كان محطة فاصلة في رسم معالم دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان بالمغرب



نستحضر اليوم بمناسبة تخليد الذكرى 66 لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ذكرا الحركة النقابية المغربية، ليس فقط كأرشيف من المحطات والتواريخ، بل كمسار نقابي طويل تشابك فيه السياسي والاجتماعي. فمعدن إرهابات العمل النقابي إبان فترة الحماية، وصولا إلى لحظة التحول الكبرى في 20 مارس 1960، كان تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب استجابة لضرورات وطنية وتعددية ديمقراطية. في هذا الحوار مع الدكتور سمير الشمال الباحث في القانون الاجتماعي، سنغوص في جذور التأسيس، وتتعرف على الرعييل الأول من المناضلين، ونستعرض أهم المكتسبات التي حققها الاتحاد عبر عقود من النضال والحوار الاجتماعي، وصولا إلى التحديات الراهنة التي تواجه العمل النقابي في ظل المتغيرات الدولية والوطنية المتسارعة، لنتابع..

س: ما هو السياق التاريخي والسياسي الذي جاء فيه تأسيس الاتحاد سنة 1960؟

ج: للإجابة عن هذا السؤال يتعين علينا أن نعود قليلا إلى الوراء. حيث ظهر العمل النقابي في المغرب خلال فترة الحماية عن طريق نقابات كانت تضم في عضويتها موظفي الحماية فقط، وكان المغاربة ممنوعون من الانخراط فيها. ومع بداية الأربعينات تأسست نقابة الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي فرع المغرب والتي عرفت انخراط وانتخاب مغاربة إلى جانب الفرنسيين في أجهزتها المحلية والوطنية.

وفي المغرب المستقل ظهرت أول نقابة مركزية في 20 مارس 1955 تم تأسيسها من طرف حزب الاستقلال وهي نقابة الاتحاد المغربي للشغل، وتأسست على ثلاثة مبادئ، وهي الاتحاد النقابي ويعني الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة والترويج للوحدة ثم الاستقلالية النقابية وتعني حماية العمال من أي استغلال وأخيرا مبدأ الديمقراطية النقابية عن طريق ضمان مشاركة سياسية حرة.

إلا أنه في سنة 1959 سيعرف حزب الاستقلال انشقاقا تولد عنه حزب جديد الذي عرف آنذاك بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والتحق بهذا الحزب معظم قيادة الاتحاد المغربي للشغل، ما جعل حزب الاستقلال يعلن عن خلق لجنة الأربعة عشر لتأطير وتنظيم القطاعات التي ستكون القاعدة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب الذي أعلن من تأسيسه بتاريخ 20 مارس 1960 في خضم معارك ضارية وصلت تكاليفها إلى استشهاد بعض المناضلين وجرح وطرده آخرين.

س: كيف كان وضع الحركة النقابية المغربية في السنوات الأولى بعد الاستقلال؟

ج: في السنة الأولى بعد الاستقلال وبالضبط بتاريخ 16 يوليو 1957 صدر ظهير أقر بالحق النقابي لجميع المهنيين وألغى ظهير 24 يونيو 1938 الذي كان يجرم انتماء المغاربة للنقابات، وكما رأينا أنفا أن الاتحاد المغربي للشغل الذي أصبح تابعا للاتحاد الوطني للقوات الشعبية جعل حزب الاستقلال يقوم برد فعل أي بخلق نقابة الاتحاد، وهي العملية سبقتها العديد من المحطات الأساسية التي رسمت فيما بعد صورة هذا التنظيم الجديد، وتمثلت أساسا في خلق النقابات الحرة وتكوين رابطة التعليم ولجنة الأربعة عشر لتأطير وتنظيم القطاعات التي ستكون قاعدة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مسبقا، إلا أن الاتحاد عرف بحسب المعطيات التاريخية معارك ضارية في هذه المرحلة كان من تجلياتها رفض الاعتراف بالنقابة الجديدة إلى حدود 1963 بمرور أن قانون الشغل حينها لم يكن ينص على التعددية النقابية، وهو ما دفع قيادة الاتحاد إلى مقاضاة الحكومة لدى لجنة الحريات العامة في المكتب الدولي للشغل، وهو ما تلاه صدور الحكم لصالح الاتحاد العام والذي تمكن في الأخير بموجبه انتزاع الاعتراف الرسمي وكان ذلك مقدمة لتغيير هذا القانون الذي صار يؤكد مبدأ التعددية النقابية في المملكة.

س: ما هي أهم الشخصيات التي ساهمت في تأسيس الاتحاد وبناء هيكله الأولى؟

ج: من المعلوم أن نقابة الاتحاد العام التي ظهرت إلى الوجود في 20 مارس 1960 جاء على هامش ندوة دعا إليها حزب الاستقلال و تحول جدول الأعمال لهذه الندوة إلى الاعلان عن تأسيس نقابة جديدة حين اعتلى القيادي محمد الدويهي المنصة ليعلم عن ميلاد نقابة تحمل اسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وتم اختيار محمد هاشم أمين كاتبها عاما لها، وضم المكتب التأسيسي كل من محمد الدويهي ومحمد الخليفة وعبد الرزاق أفيلال

إلى جانب ثلة من المناضلين.

س: ماهي المحطات التاريخية أو النضالية التي طبعت تاريخ الاتحاد العام؟

ج: يمكن إجمال أهم المحطات التي بصمت تاريخ الاتحاد في صدور ميثاق الاتحاد سنة 1974 الذي اعتمد الحرية النقابية والمساواة بين الجنسين والمساواة بين البادية والمدينة، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية مع الانفتاح على اللغات الأخرى، وفي سنة 1975 دعا الاتحاد العام للشغالين كافة العمال والعمالات إلى المساهمة المكثفة في المسيرة الخضراء، وفي سنة 1982 تبنى في المؤتمر الخامس قاعدة العامل ورب العمل شريكان متلازمان في الربح والخسارة وترجمة الشراكة إلى أرقام 50% لرب العمل، و 30% لتوسيع وتجديد نشاطات وآليات العمل و20% لصالح العمال تقتسم عليهم بالتساوي. كما تقدم الاتحاد بمقترح قانون سنة 1983 من أجل ترسيم جميع الفئات من السلم 1 إلى السلم 5، ودعا أيضا في سنة 1988 إلى رفع شعار ضد الخوصصة « الخوصصة إلى أين » حيث اقترح أن عائداتها يجب أن توجه إلى المناطق الفقيرة والمهمشة لتحقيق التنمية المجالية.

س: كيف يمكن تقييم مسار الاتحاد العام منذ تأسيسه؟

ج: بعد الاعتراف بالاتحاد يتولى عبد الرزاق أفيلال قيادته سنة 1964 وبدأ إرساء وتجديد للمركزية النقابية «الاتحاد العام الشغالين بالمغرب» كتنظيم قوي مركزي يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي والشخصية المعنوية وتم اعتماد قانون أساسي يحدد أهداف المنظمة ووسائل عملها والعضوية والجامعات والنقابات الوطنية القطاعية. حيث عرف الاتحاد الذي ارتبط باسم زعيمه عبد الرزاق أفيلال أحد رموز العمل النقابي المغربي، عبر مر السنين أدوارا هامة في تأطير الطبقة الشغيلة والدفاع عن المصالح العامة للوطن والمواطنين، فالمحطات التي قطعها والقطاعات التي يتواجد من خلالها كثيرة ولا يمكن اختصار وجودها في كلمات، خصوصا أن النقابات القطاعية تتعدى 30، فقد لعب الاتحاد دورا كبيرا ومميزا في تنظيم الطبقة العاملة ورص صفوفها، وظل خلال أكثر ما ستة عقود فضاء للديمقراطية تسمح بوجود توجهات سياسية داخلها اتسعت بقدر درجة الكفاح من أجل حقوق العمال وتعزيز حمايتهم الاجتماعية وتوفير شروط العمل اللائق بهم.

س: ما هي أهم المحطات التاريخية أو النضالية التي طبعت تاريخ الاتحاد؟

ج: تعتبر محطة الاضراب العام الوطني الذي دعت إليه نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى جانب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ 14 دجنبر 1990 أهم محطة التي يمكن أن نقول أنها رسمت معالم دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان في المغرب، حيث تم الإعلان عن هذا الاضراب بعد فشل الحوار مع الحكومة التي كان يقودها عز الدين العراقي أمام تدهور القدرة الشرائية للمغاربة والانتشار الواسع للبطالة في صفوف الشباب، وهو ما يفسر أن هذه الدعوة إلى الاضراب حظيت باستجابة واسعة من قبل الشباب في مختلف المدن المغربية الأمر الذي أدى إلى انفلات أمني وضع الحكومة في موقف حرج أمام الرأي العام الوطني والدولي، ويمكن القول أن هذا الاضراب كان له انعكاس كبير على مستقبل المغرب في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال التشغيل، إذ في سنة 1991 تم إنشاء مجلس للشباب والمستقبل الذي أدى إلى توظيف العديد من الشباب حاملي الشهادات، وفي سنة 1992 صدر دستور جديد اعترف لأول مرة في ديباجته بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا.

س: ما هي أبرز المكتسبات الاجتماعية التي تحققت بفضل نضالات الاتحاد العام؟

ج: في سنة 1992 قام الاتحاد العام بدعوة إلى سن سياسة الأجور غير

من المطالب الراهنة تفعيل اتفاقات 2022 و2024 وحماية مكتسبات التقاعد ومناقشة أي تعديل محتمل لمدونة الشغل

رؤية «لا إضراب إلا للضرورة» تكرر مفهوم التحاور والتفاهم مع الحكومة وأرباب العمل

الحضور الميداني والقوة التأطيرية والترافع عن الحقوق المشروعة للطبقة العاملة برمتها مكنت الاتحاد العام من اكتساح انتخابات 2021



المباشرة لدعم الطاقة الشرائية ودعم الاستثمار عن طريق تحفيز الاستهلاك ، كما دعا الاتحاد أيضا إلى التغطية الصحية والسكن الاجتماعي وتوجيه فائضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لحل أزمة المقاولين والمقاولات المعسرة ، وفي سنة 1996 دعا الاتحاد إلى مأسسة الحوار الاجتماعي، وهو ما توج بصدور تصريح مشترك في فاتح غشت 1996 يؤسس للحوار الاجتماعي بين الحكومة والعمال وأرباب العمال بدورتين كل سنة في أبريل وشتنبر، كما ساهم الاتحاد في صياغة مدونة الشغل سنة 2002 وتوقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد العام للشغالين وعدة نقابات أفريقية وأوروبية.

وفي سنة 2009 أقنع الاتحاد العام الحكومة لدعم المقاولات المتضررة من جراء الفيضانات ومن الأزمة الدولية، وتم رفع شعار «لا إضراب بعد اليوم» في نفس السنة إلا للضرورة تكريسا لمفهوم التحاور والتفاهم والاتفاق .

س: كيف أثرت القيادات النقابية التي تعاقبت على قيادة الاتحاد في مساره وتوجهاته؟

ج: عرف الاتحاد العام للشغالين منذ تأسيسه 12 مؤتمرا كانت على التوالي سنة 1960، 1966-1974 1978-1982 1989-1994 1999-2009-

2014--2017 ثم أخيرا 2024، وتولى قيادته على التوالي هاشم أمين 1964-1960، ثم عبد الرزاق أفيلال 1964 إلى 2006 ، وجاء محمد بن جلون أندلسي 2006 إلى 2008 ، ثم حميد شباط 2009 إلى 2012 وبعده كافي الشرايط 2014 إلى 2017 وأخيرا النعم ميارة 2017 إلى الآن. وكما نلاحظ أن أطول فترة ترؤس للاتحاد العام كانت من نصيب عبد الرزاق أفيلال الذي قاد النقابة 41 سنة إذ يعد من رموز العمل النقابي المغربي ومؤسسي الحركة النقابية ، أما بن جلون أندلسي وحميد شباط وعلى كافي الشرايط فقد ترأسوا النقابة لمدة ثلاث سنوات لكل واحد منهم تخللها فترة فراغ دامت سنتين بدون رئيس ما بين 2012 و 2014) لتأتي فترة استقرار مع الرئيس الحالي النعم ميارة الذي قاد النقابة بنوع من الحكمة والدهاء، واستعادت المركزية النقابية برقيها بتبني خطاب وموقف واحد فيما يتعلق بالقضايا المصرية التي تهم الطبقة الشغيلة، رافعا شعار أنه لا بديل عن الأحزاب والنقابات التي بواها الدستور مكانة عالية في المنظومة المؤسساتية الوطنية.

س: ما هو موقع الاتحاد العام اليوم داخل المشهد النقابي المغربي؟

ج: لقد اعتمد الاتحاد العام سياسة القرب من الطبقة العاملة مواجهها جميع صور الاستغلال في التزام تام مع الغاية الأساسية من العمل النقابي الأصلي المتمثل في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشغيلة المغربية من خلال تأطيرها وتكوينها وتسليحها بفكر الانعتاق الفعلي من الاستغلال. هذه السياسة جعلت الاتحاد العام يحقق فوزا كاسحا غير مسبوق في انتخابات ممثلي المأجورين بالقطاعات العام والخاص لسنة 2021، حيث تبوأ لأول مرة في تاريخه الرتبة الأولى في القطاع الخاص والرتبة الثانية في القطاع العام ما يعكس الحضور الميداني والقوة التأطيرية والترافع عن الحقوق المشروعة للطبقة العاملة برمتها، الأمر الذي جعل المؤتمر الوطني الثاني عشر في فبراير 2024 ينتخب النعم ميارة كاتبا عاما للاتحاد لولاية ثانية بالإجماع.

س: كيف يساهم الاتحاد في الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل؟

ج: يعد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بقيادة النعم ميارة فاعلا رئيسيا في الحوار الاجتماعي الذي يجمع الحكومة والنقابات وأرباب العمل، حيث يركز على نهج يوازي بين الحوار والمطالبة بتحسين ظروف الشغل ووضعية الفئات المهنية، حيث يلج الاتحاد على تفعيل ما تبقى من اتفاقات الحوار المركزي وخاصة اتفاقي 30 ابريل 2022 و29 ابريل 2024، فقد ساهم في مفاوضات أدت إلى

زيادات في الأجور بالقطاع الخاص والعام، كما طالب الاتحاد بوضع أنظمة أساسية لموظفي الجماعات الترابية والتعليم العالي ومفتشي الشغل ومستخدمي الوكالات الحضرية، كما يطالب باستمرار احترام الحريات النقابية داخل للمؤسسات والإدارات العمومية والقطاع الخاص ، وخلال اللقاء الذي جمع الحكومة مع وفد من الاتحاد يوم 22 أبريل 2025 ترأسه النعم ميارة، دعا إلى ضرورة مناقشة أي تعديل محتمل لمدونة الشغل في إطار المقاربة التشاركية والتزم الاتحاد بمضمون الاتفاق القاضي بمناقشة إصلاح صناديق التقاعد مع رفض أي مساس بحقوق ومكتسبات الموظفين. ودعا أيضا إلى تعزيز واستدامة الحوار القطاعي بكل القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات مع ضرورة التنزيل التسليم والايجابي لكل الاتفاقات المبرمة مع النقابات القطاعية .

س: ما هي أهم التحديات التي تواجه العمل النقابي في المغرب في الوقت الحالي؟

ج: إن الظرفية التي تمر منها الحركة النقابية في المغرب مرحلة دقيقة وصعبة في مناخ اجتماعي ينذر باحتقان دائم ومناخ اقتصادي متقلب وتأزم يتأثر كثيرا بالمناخ الدولي كحرب أوكرانيا، وحرب إيران. إلخ ... كما أن الوضع الداخلي هو الآخر المتمثل في غياب حوار اجتماعي جاد ومسؤول مع الحكومة في غياب وجود ضمانات تنفيذ مضمون الاتفاقات التي تتم بين الفرقاء الاجتماعيين. بالإضافة إلى إكراهات أخرى تتمثل في التنافس بين النقابات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود العديد من النقابات في المؤسسة الواحدة ما يؤدي إلى إضعاف قوتها التفاوضية ويتسبب في تنافس العمال فيما بينهم الأمر الذي ينتج عنه إهمال القضايا الأساسية للعمال في المقابلة أو المؤسسة. بالإضافة إلى رغبة هذه المؤسسات في بيئة خالية من النقابات عن طريق التصييق على المنخرطين فيها. هذه التحديات جعلت العمل النقابي يمر بأزمة حقيقية تستوجب إصلاحا داخليا عميقا لاستعادة الثقة وتحقيق التوازن في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يستوجب تبني استراتيجية نضالية جديدة تتماشى مع متغيرات العصر، فالواقع يحتم على النقابات أن تكون أكثر تماسكا وشجاعة وحزما في الدفاع عن حقوق العمال والعمل النقابي من خلال قانون التقاعد المرتقب الذي يحمل تغييرات جوهريّة قد تثقل كاهل الموظفين. بالإضافة إلى مشروع قانون النقابات الذي يجب أن يضبط مختلف الجوانب المرتبطة بالحرية وحقوق النقابيين والاستجابة لمتطلبات الديمقراطية عن طريق ملامته للاتفاقيات الدولية في هذا المجال. ناهيك عن القانون التنظيمي للإضراب الذي جاء بشروط وإجراءات قد تثقل كاهل النقابات من أجل الدفاع عن حقوق العمال في حالة الاضطرار إلى ممارسة الحق في الإضراب.

وجود العديد من النقابات في المؤسسة الواحدة يؤدي إلى إضعاف قوتها التفاوضية ويتسبب في تنافس العمال ما ينتج عنه إهمال قضاياهم الأساسية .

في سنة 1996 دعا الاتحاد إلى مأسسة الحوار الاجتماعي وهو ما توج بصدور تصريح مشترك في فاتح غشت 1996 يؤسس للحوار الاجتماعي بين الحكومة والعمال وأرباب العمال بدورتين كل سنة في أبريل وشتنبر .

عبد الرزاق أفيلال قاد الاتحاد العام 41 سنة و هو رمز من رموز العمل النقابي المغربي ومؤسسي الحركة النقابية

النقابة الوطنية للعدول تستحضر مسارها النضالي في الذكرى السادسة والستين لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الأستاذ طارق القاسمي الكاتب العام للمجلس الجهوي للعدول استثنائية سطات سابقا

أكبر قاسم مشترك بين النقابة الوطنية للعدول بالمغرب والاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو الهوية التاريخية وحرية الوطن



انخراط العدول في العمل النقابي وممارسة حقهم في الانتماء النقابي الذي يضمنه دستور المملكة

انسجاما مع ذكرى تأسيس مركزيتنا النقابية العتيبة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الدر النقابي لحزب الاستقلال، نقول إن أكبر قاسم مشترك بين النقابة الوطنية للعدول بالمغرب والاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو الهوية التاريخية وحرية الوطن، المطالبة بالاستقلال ومقاومة المستعمر، ذلك أن أول شكل نضالي خاضه عدول المملكة ضد الاستعمار هو انخراطهم في الحركة الوطنية برفضهم توثيق عقود تفويت الأراضي للأجانب، فكان ذلك سببا في إحداث ظهير 4 ماي 1925 المتعلق بشؤون محرري الوثائق الفرنسيين، علما أن خطة العدالة بالمغرب حظيت بعناية خاصة من قبل ملوك وسلطين الدولة العلوية الذين ما فتئوا يصدرن ظواهر شريفة ومراسيم جليلة لتنظيمها ظهير 1914 على سبيل المثال لا الحصر.

بل إن وثائقهم التي كانوا يسهرون على إنجازها للمغاربة عبر التاريخ لم تقف عند حدود المعاملات الأسرية والعقارية وغيرها بل تجاوزتها لتوثيق أسمى رابط سياسي بين ملوك الدولة العلوية ورعاياهم الأوفياء، فالبيعة كانت تتخذ إما شكلا شفويا كما اتخذت أيضا شكلا توثيقيا بتوثيقها عند العدول ولقد أشار إلى ذلك الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله في خطاب المسيرة الخضراء أكتوبر 1975، حيث اعتدت محكمة لاهاي الدولية في إصدار الفتوى المتعلقة بمغربية الصحراء على وثائق عدلية.

وهكذا أسس العدول جمعيتهم المهنية في إطار ظهير 1958، في عهد المغفور له محمد الخامس طيب الله تراه والتي شكلت نقطة انطلاق في الستينيات لانتزاع مكسب «هينة وطنية للعدول» بموجب قانون 16.03 المتعلق بخطة العدالة ذلك أن القطاع الوصي آنذاك وأثناء إعداد هذا القانون رفض منح العدول حقهم في تأسيس هينة وطنية للعدول، لولا العناية الملكية لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله لما تم منح العدول الحق في تأسيس هينة وطنية للعدول، فالمرحوم سيدي عبد السلام البوريني مؤسس الهينة الوطنية للعدول، وعضو النقابة الوطنية للعدول المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وواحد من المشاركين في إضرابات 1981 أثناء الحوار آنذاك مع الوزارة الوصية رافع ودفع برسالة ملكية سامية للملك محمد السادس موجهة إلى المرحوم سيدي عبد السلام البوريني بصفته رئيسا للهينة الوطنية للعدول جوابا على رسالة تعزية سبق أن بعث بها إليه في والده المرحوم الراحل الحسن الثاني طيب الله تراه، فما كانت الوزارة إلا أن استجابت بمنح العدول الحق في تأسيس هينة وطنية للعدول، وهي الهينة التي لازالت موجودة الى اليوم.

دور الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين في تقوية مسار النقابة الوطنية للعدول كتنظيم موازي لهينة العدول.

أما مسار تأسيس نقابة وطنية للعدول، فقد كان بدوره مسارا شاقا فمئذ أول مؤتمر تأسيسي للنقابة الوطنية للعدول سنة 2013، وقبل إنضائها بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عرفت عراقيل عديدة كان أبرزها عدم تمكينها من وصل إيداع ملفها القانوني لأسباب غير مفهومة... فكان أول تحدي ظلت تتخبط فيه النقابة الوطنية للعدول للحصول على وصل إيداع الملف القانوني واعتراف المؤسسات بهذا الكيان النقابي وعلى رأسها القطاع الوصي... ورغم ذلك ظلت النقابة الوطنية للعدول صامدة تؤدي دورها رغم الأزمات إلى أن جاءت مرحلة الانضواء تحت لواء الاتحاد العام في أكتوبر 2019 التي كانت نتيجة تفكير عميق وتامل وتداول صريح وشفاف بين مؤسسيها خلص إلى أن الاتحاد العام للشغالين الدر النقابي لحزب الاستقلال هي النقابة الأقرب إلى توجهاتنا للانضواء فيها بل إنها النتيجة الحتمية والمنطقية للانتماء التاريخي الفعلي فأجداننا وأباؤنا كانوا ولا زالوا استقلاليين حتى النخاع وانطلقت تجربة الانضواء فعليا منذ أكتوبر 2019 باستقبال رسمي للأخ الأمين العام نزار بركة بمقر حزب الاستقلال بالرباط بحضور الأخ الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب النعم ميارة.

نسجل بكل فخر واعتزاز أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سليل الحركة الوطنية المؤتمن على إرثها النضالي والفكري بقيادة الأخ الكاتب العام النعم ميارة الذي لم يدخر جهدا في طرح الملفات القطاعية والفئوية على طاولة الحوار المركزي بشكل عام، وكذلك الحوارات القطاعية بشكل خاص، قطاع التوثيق العدلي نموذجا حيث استطاع من خلال مواقفه وإشرافه على بعض الأنشطة النقابية للعدول سواء بمقر الاتحاد العام للشغالين بالرباط أو بمجلس المستشارين أن يساهم في تفسير مفهوم متصلب بيروقراطي مضمونه أن هينة العدول كتنظيم قانوني مؤطر بقانون 16.03 المتعلق بخطة العدالة هي الممثل الوحيد والشرعي في نظر القطاع الوصي، وهو موقف غير دستوري طبعا يضرب في الصميم الفصل 8 والفصل 29 من دستور المملكة، ولا يساير دستور المملكة فالمقاربة التشاركية للإصلاح ومعالجة كافة المشاكل المهنية للعدول والدفاع عن حقوقهم في مخيلة القطاع الوصي هي مقاربة أحادية الجانب تتمثل في هينة العدول

دون غيرها من التنظيمات الموازية نقابة العدول، جمعية العدول الشباب، والجمعيات النسائية، وهذا ما جسده القطاع الوصي على أرض الواقع، فمثلا الحوار المفتوح حول مراجعة قانون خطة العدالة كان محصورا على جهتين لا ثالث ولا رابع لهما... وزارة العدل الوصية على القطاع كعضو بالحكومة / والهينة الوطنية للعدول كمثل وحيد لقطاع التوثيق العدلي.

وذلك بتعبيره في أكثر من مناسبة عن موقف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من المطالب المشروعة للسيدات والسادة العدول بكل جرأة وشجاعة نقابيتين معهودتين فيه سواء من خلال موقعه في المعارضة أو في الأغلبية الحكومية، وهذا الوضع في حد ذاته نعتبره في النقابة الوطنية للعدول ونحن نخلد ذكرى تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب شكل من أشكال الدفاع عن حقوق السيدات والسادة العدول، وقد خلف أثرا إيجابيا بإسراع صوت العدول من خلال منظمنا النقابية العتيبة دفاعا عن فئة مهنية تعاني التهميش والإقصاء الممنهج بمبررات غير دستورية، منها على سبيل المثال أن «الممثل الوحيد» والمخاطب الرسمي الوحيد للدفاع عن مختلف حقوق السيدات والسادة العدول أمام وزارة العدل هو الهينة. وذلك من خلال إلزام القطاع الوصي بالاستماع والانصات إلى مطالب هذه الشريحة المهنية.

كل ذلك في ظل سلسلة الانفتاح التي ينهجها الأخ الكاتب العام على جميع القطاعات دون استثناء رغم عدم أشراك القطاع الوصي للنقابة في الحوار أثناء إعداد المشروع، فالنقابة قد تحقق ما عجزت عنه الهينة بفضل نقابتنا العتيبة.

فبفضل الانتماء النقابي بمنظمنا العتيبة لبعض رؤساء المجالس الجهوية والمناضلين استطاعت النقابة أن تضغط في اتجاه إعادة النظر في صياغة المشروع الحالي الذي رجب به رئيس الهينة بشكل منفرد برسالة شكر موجهة لوزير العدل دون الرجوع إلى الجمعية العامة باعتبارها أعلى جهاز تقريبي، رغم التراجمات والإجهاز على المكتسبات الذي تضمنه، وهذا ما أكدته بيانات المكتب التنفيذي لهينة العدول الذي قرر أشكالا نضالية تصعيدية تفاعلا مع نبض المناضلات والمناضلين داخل الجسم المهني العدلي والنقابة الوطنية للعدول جزء لا يتجزأ من هذا الحراك المهني الذي تدعمه منظمنا العتيبة من خلال المنهجية الحكيمة للأخ الكاتب العام بتبني الحوار تكريسا لمفهوم النقابة المواطنة تارة، والنزول للميدان إذا دعت الضرورة لذلك تارة أخرى.

وجود فريق للاتحاد العام للشغالين بمجلس المستشارين ضمانة دستورية للدفاع عن مطالب الشغيلة بمختلف القطاعات. (قطاع التوثيق العدلي نموذجا)

يعتبر وجود فريق لمنظمنا النقابة العتيبة بمجلس المستشارين ضمانة دستورية مهمة من خلال الدور الرقابي في مساءلة الحكومة على مستوى جميع القطاعات التي يتولى الدفاع عنها، كما يعزز دوره الترافعي حول مطالب النقابات الوطنية والجامعات ومختلف التنظيمات المنضوية تحت لوائه.

ويشكل أيضا وجود فريق للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، آلية مؤسساتية مهمة للدفاع عن المطالب المشروعة لسيدات والسادة العدول، فهو صوت قطاع التوثيق العدلي داخل قبة البرلمان، وهذه ميزة أخرى من بين الميزات التي تتميز بها منظمنا العتيبة فهي صوت من لا صوت له داخل المؤسسات الدستورية.

يبقى أن نشير في الأخير أن مشروع مهنة العدول يشكل محطة مهمة لنقابتنا العتيبة في التصدي لكل الاختلالات التشريعية التي لا تقتصر آثارها السلبية على فئة مهنية محددة، بل تتجاوزها للمساس بحقوق المواطنين والمواطنات، فعلى سبيل المثال لا الحصر إحتكار توثيق السكن المدعم من طرف جهة توثيقية دون الأخرى أمر مرفوض ويضر بالمواطن وحقه في اختيار الجهة التوثيقية التي يرغب فيها. ومن هنا يظهر أن دفاع الاتحاد العام للشغالين عن مطلب من مطالب العدول هو في أبعاده وحملته التشريعية دفاع عن المواطن من خلال المساهمة في سن نصوص قانونية عادلة تنزلا للفكر التعادلي الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبر من أولويات منظمنا العتيبة، بالإضافة إلى عدم تمكين العدل من آليات العمل التي تعتبر في بعدها حقوقا للمواطن، آلية الإيداع نموذجا نسجل على مشروع قانون مهنة العدول المثير للجدل أنه تضمن مجموعة مواد غير دستورية تشكل تضييقا صريحا على العمل النقابي وتحديدا الفقرة الثانية من المادة 142 من المشروع التي نصت على ما يلي:

«لا يمكن لأي جهة أيا كانت صفتها من غير الهينة الوطنية، تمثيل المهنة أو التحدث باسمها أو مباشرة أحد اختصاصاتها المحددة في هذا القانون.»

والذي يتبين بالدليل القاطع أن واضعه لا يؤمن بالتعددية، ولا يؤمن بالحق في الانتماء النقابي كحق دستوري، وذلك من خلال إقصاء جميع التنظيمات الموازية لهينة من المساهمة في إعداد نص تشريعي يهمهم ويخص مستقبل مهنتهم تفعيل للمقاربة التشاركية كمبدأ دستوري. هذه الفقرة في اعتقادنا تتطلب مضاعفة الجهود للتصدي إلى مقتضياتها لأنها تضرب في العمق الممارسة النقابية في ضوء دستور 2011 ومبادئه الفضلى.

وأخيرا وليس آخرا يبقى للاتحاد العام للشغالين منظمة نقابية في طليعة الحركة النقابية الوطنية التي تضع المصالح العليا للبلاد ومصالح الشغيلة المغربية نصب عينها، دفاعا عن كرامتها ومضالحتها الحيوية عبر منهجية الصدق والوضوح.

إحداث هينة وطنية للعدول مطلب تم انتزاعه برعاية ملكية سامية

جيل التأسيس

هاشم أمين: مبدع التعددية النقابية في المغرب الاستقلال

قائد ميداني تميز بالتواجد في المعامل ولم يكن «نقابيا مكتبيا»

يعد هاشم أمين واحدا من الأسماء البارزة في تاريخ الحركة النقابية والوطنية في المغرب، ارتبط اسمه بشكل وثيق بتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الذراع النقابي لحزب الاستقلال

النشأة والوعي السياسي

نشأ هاشم أمين في حضان الحركة الوطنية المغربية، وتأثر مبكرا بمبادئ حزب الاستقلال والمطالبة بالاستقلال. بدأ مساره المهني والنقابي في وقت كان فيه العمل النقابي في المغرب يمر بمخاض عسير تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، حيث كان المغاربة يناضلون داخل «الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب» (CGT) قبل التوجه لتأسيس مركزيات مغربية خالصة.

تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (1960) و القطيعة مع الاتحاد المغربي للشغل:

جاء تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في 20 مارس 1960 نتيجة خلافات سياسية وإيديولوجية داخل المشهد النقابي المغربي، وتحديدًا بعد الانشقاق الذي عرفه حزب الاستقلال وظهور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وعن الدور القيادي الذي لعبه كان هاشم أمين ضمن النواة الصلبة والقيادات التي وضعت اللبنة الأولى لهذا الاتحاد، بهدف إيجاد إطار نقابي يتبنى مرجعية «التعددية الاقتصادية والاجتماعية» التي نادى بها علال الفاسي.

المسار المهني والنقابي

تولى هاشم أمين منصب الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ليكون بذلك أول كاتب عام في تاريخ المركزية النقابية. تميز مساره بالتركيز على ربط العمل النقابي بالعمل السياسي والوطني، معتبرا أن تحرر العامل لا يكتمل إلا بتحقيق التنمية الشاملة والاستقلال الاقتصادي. مثل أعمال المغاربة في العديد من المحافل الدولية والمؤتمرات العمالية، وسعى لتعزيز حضور النقابة في المنظمات النقابية العربية والإفريقية والدولية.

يذكر هاشم أمين في الأدبيات النقابية المغربية كشخصية اتسمت بالثبات على المواقف والقرب من القواعد العمالية، خاصة في قطاعات حيوية.

وعن دوره في التكوين التأطيري ساهم بشكل كبير في تأطير أجيال من النقابيين الذين قادوا المركزية لاحقا، مرسخا فكرة «النقابة المواطنة». وارتبط اسم هاشم أمين بمرحلة التأسيس والصمود في تاريخ الاتحاد العام للشغالين، وهي الفترة التي شهدت صراعات نقابية وسياسية محتدمة وعن مؤتمر التأسيس عام 1960، وطبيعة العلاقة الفكرية والتنظيمية التي جمعت هاشم أمين بالزعيم علال الفاسي؛

جاء تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب 20 مارس 1960 في سياق سياسي مشحون جدا، وهناك نقاط مفصلية ميزت هذا الحدث الذي كان هاشم أمين أحد مهندسيه. سباق «الانشقاق»: بعد انقسام حزب الاستقلال عام 1959 وظهور «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، سيطر الجناح الراديكالي على «الاتحاد المغربي للشغل». وجد قادة حزب الاستقلال، ومن بينهم هاشم أمين، أنفسهم بحاجة لمركزية نقابية تتبنى هويتهم السياسية. ومن هنا انعقد المؤتمر التأسيسي في الدار البيضاء، معقل الطبقة العاملة، لتأكيد أن النقابة الجديدة ليست مجرد ملحق إداري بل قوة ميدانية.

الشعارات الأولى:

رفع المؤتمر شعارات تركز على «الكرامة»، «التعددية»، و«التحرر



الاقتصادي». و كان دور هاشم أمين محوريا في صياغة القوانين الأساسية التي تضمنت استقلالية القرار النقابي مع الحفاظ على الروح الوطنية للحزب. وعن علاقة هاشم أمين بالزعيم علال الفاسي، فلم تكن علاقة عادية بين قيادي نقابي وزعيم سياسي، بل كانت علاقة تكامل إيديولوجي.

تنزيل فكر «التعددية»:

كان علال الفاسي هو المنظر لفلسفة «التعددية الاقتصادية والاجتماعية» وهي بديل مغربي يجمع بين العدالة الاجتماعية وخصوصية المجتمع المسلم. تولى هاشم أمين مهمة «نقابة هذا الفكر»، أي تحويل النظريات إلى مطالب عمالية ملموسة.

وفي إطار الدعم المتبادل كان علال الفاسي يرى في هاشم أمين «صمام أمان» داخل الأوساط العمالية، حيث كان يثق في قدرته على الحشد دون الانزلاق نحو الصدامات التي قد تضعف الدولة المغربية الناشئة آنذاك. وبتوجيه من علال الفاسي وديناميكية هاشم أمين، خاضت النقابة معارك شرسة لكسر «الاحتكار النقابي» الذي كان قائما، مؤكدا على مبدأ التعددية النقابية كجزء من التعددية الديمقراطية للمغرب.

هاشم أمين وقيادة مرحلة ما بعد التأسيس

برز هاشم أمين كقائد ميداني فعلي تميز بالتواجد في المعامل، إذ لم يكن «نقابيا مكتبيا» بل عرف بزياراته المتكررة للمناجم والمصانع. ومما تميز به الخطابة المؤثرة، كان يمتلك قدرة كبيرة على إقناع العمال بجذوى النضال الهادئ والمستمر بدلا من الإضرابات العشوائية.

وبالنظر لهذه المرحلة فقد كانت فترة الستينات والسبعينات هي «العصر الذهبي» للنضال الميداني لـ هاشم أمين، حيث خاض معارك نقابية طاحنة لإثبات وجود المركزية الجديدة للاتحاد العام في الساحة التي كان يسيطر عليها الاتحاد المغربي للشغل بقوة.

ومن أبرز المحطات النضالية والإضرابات التي طبعت مسار هاشم أمين هناك

معركة «التعددية النقابية» في بداية الستينات، لم تكن هذه معركة خبز فقط، بل معركة وجود. قاد هاشم أمين سلسلة من التحركات لكسر ما كان يسمى آنذاك «وحدة العمل النقابي» القسرية و الهدف تمكين العمال من حق اختيار النقابة التي تمثلهم.

والنتيجة تجلت في نجاح هاشم أمين من انتزاع اعتراف الدولة والشركات بتمثيلية «الاتحاد العام للشغالين»، وهو ما سمح للنقابة بالمشاركة في انتخابات اللجان الثنائية داخل المقاولات.

إضرابات قطاع المناجم (الفوسفات)

يعتبر قطاع الفوسفات تاريخيا هو «قلب» الاقتصاد المغربي، وكان هاشم أمين يولي أهمية قصوى لعمال المناجم في خربكة واليوسفية.

قاد هاشم أمين إضرابات للمطالبة بـ «النظام الأساسي لعمال المناجم» واستطاع من خلال هذه الإضرابات الضغط لتحسين الأجور وتوفير التغطية الصحية وظروف السكن لعمال الفوسفات، مما عزز شعبية النقابة في الأوساط العمالية الصعبة.

إضراب قطاع التعليم

والوظيفة العمومية (1979)

رغم أن هذا الإضراب ارتبط بالمركزيات النقابية بشكل عام، إلا أن هاشم أمين والاتحاد العام للشغالين لعبا دورا «توازنيا» مهما.

ومن المواقف التي تحسب له كان يرفض التسييس المفرط للإضراب الذي قد يؤدي إلى «سنة بيضاء»، لكنه في المقابل كان يصبر على الزيادة في الأجور لمواجهة غلاء المعيشة الذي اجتاحت المغرب في نهاية السبعينات.

ومن المحطات البارزة في مساره القيادي هناك المؤتمر الوطني الخامس (1974) شهد هذا المؤتمر تكريس هاشم أمين كاتبا عاما للاتحاد، حيث قدم تقريرا أدبيا ركز فيه على ضرورة «مغربة الاقتصاد» لضمان حقوق العمال..

قضية الصحراء المغربية:

قاد هاشم أمين «الدبلوماسية النقابية»، حيث سافر إلى عدة دول لشرح عدالة القضية الوطنية من وجهة نظر عمالية، رابطا بين استكمال الوحدة الترابية والتحرر الاقتصادي.

الحوار الاجتماعي الأول:

كان من أوائل المنادين بمأسسة الحوار بين (الحكومة، الباطرونا، والنقابات) بدلا من اللجوء الدائم للشارع، وهو ما يعرف اليوم بـ «السلام الاجتماعي».

وعن أسلوبه في القيادة كان هاشم أمين يتميز بـ «الواقعية النضالية»؛ فبينما كانت بعض القيادات النقابية تدفع نحو المواجهة الشاملة مع الدولة، كان هو يفضل استراتيجية «خذ وطالب»، مركزا على الحصول على مكاسب فورية للعمال (زيادة أجور، تعويضات).

مع الحفاظ على قوة التنظيم النقابي من التشتت أو القمع، مع الالتزام بالخط السياسي لحزب الاستقلال الذي كان يزواج بين المعارضة والمسؤولية الوطنية.

ويعتبر مسار هاشم أمين تجسيدا لمرحلة الانتقال من «نقابة المقاومة» ضد المستعمر إلى «نقابة البناء والمطالبة» في ظل الدولة المستقلة.

جيل التأسيس

محمد الدويري قاد مرحلة الصراع المحتدم المباشر بين الاتحاد العام ضد الاتحاد المغربي بدعم مطلق من علال الفاسي

«مغرب» العمل النقابي وأخرجه من حصر الكفاح ضد المستعمر

إلى مرحلة بناء الدولة الوطنية عبر مؤسسة نقابية منظمة ومهيكلية



يعتبر محمد الدويري قامة من قامات الحركة الوطنية المغربية، ورجلا جمع بين النضال السياسي والعمل النقابي والخبرة التقنية كأول مهندس مغربي في عهد الاستقلال، وأول مغربي يلج المدرسة المتعددة التقنيات (Polytechnique) في باريس عام 1945، ثم تابع دراسته في المدرسة الوطنية العليا للمناجم بباريس. انخرط مبكرا في صفوف حزب الاستقلال وتدرج في الرتب القيادية داخل الحزب حتى أصبح عضوا بارزا في لجنته التنفيذية لسنوات طويلة. لعب محمد الدويري دورا محوريا في المشهد النقابي المغربي، ففي أواخر الخمسينيات حدثت انشقاقات داخل الحركة النقابية (الاتحاد المغربي للشغل) تزامنا مع الصراعات السياسية بين «حزب الاستقلال» والجناح الذي أسس لاحقا «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». وفي 20 مارس 1960، كان من بين مؤسسي نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، رفقة كل من هاشم أمين، وعبد الرزاق أفيلال. لم يكن تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مارس 1960 مجرد حدث عابر، بل كان زلزالا سياسيا ونقابيا أعاد رسم خارطة القوى في مغرب ما بعد الاستقلال. واستطاع مواجهة هيمنة المركزية النقابية الوحيدة آنذاك. لعب الدويري دور «المهندس» الحقيقي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ لم يكن مجرد مؤسس عابر، بل هومن منح النقابة صبغتها التنظيمية والأيدولوجية في وقت كان فيه العمل النقابي يمر بمرحلة مخاض عسير.

من المفارقات التاريخية أن الدويري كان وزيرا وفي الوقت نفسه قائدا نقابيا وهو ما استغله بذلك استخدم خبرته التقنية كوزير للأشغال العمومية لضمان حقوق العمال في الأوراش الكبرى، وجعل من الاتحاد قوة اقتراحية وليس فقط قوة احتجاجية، حيث كان يركز على صياغة «المذكرات المطالبية» المبنية على أرقام ودراسات تقنية دقيقة.

ويبقى محمد الدويري هو من «مغرب» العمل النقابي وأخرجه من حصر الكفاح ضد المستعمر إلى مرحلة بناء الدولة الوطنية عبر مؤسسة نقابية منظمة ومهيكلية، توازن بين الدفاع عن الخبز والدفاع عن الوطن.

رفاق الدرب: النواة الطلبة للتأسيس

لم يكن الدويري وحده في هذه المعركة التنظيمية،

الهندسة التنظيمية و«الانفصال المنهج»

في نهاية الخمسينيات، سيطر «الاتحاد المغربي للشغل» على الساحة، وكان يميل سياسيا نحو الجناح الذي سيؤسس «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

هنا قاد الدويري رفقة القادة المؤسسين عملية سحب الأطر والعمال المؤالين لـ «حزب الاستقلال» من المركزية النقابية الوحيدة آنذاك.

وأشرف ميدانيا على بناء القواعد بتجميع التنسيقيات العمالية في القطاعات الحيوية (خاصة السكك الحديدية، الفوسفات، والإدارات العمومية) لتشكل النواة الأولى للاتحاد الجديد.

لم يرد الدويري أن تكون النقابة مجرد نسخة من النقابات الاشتراكية أو الشيوعية، بل أراد لها هوية مغربية خاصة.

النقابة المواطنة:

صاغ مؤسسو الاتحاد العام مفهوم العمل النقابي المرتبط بالثوابت الوطنية والدينية للمغرب، وكان الدويري معارضا لفكرة «الصراع الطبقي» بمفهومها الماركسي، ومستبدلا إياها بمفهوم «التعددية الاقتصادية والاجتماعية».

حرص على أن يكون الاتحاد مستقلا عن التوجهات النقابية الدولية التي كانت خاضعة للحرب الباردة، مع التركيز على الهموم الوطنية البحتة.

الشرعية القانونية والميدانية

واجه الدويري ومن معه ضغوطا سياسية كبيرة، حيث كان ينظر لتأسيس نقابة ثانية كـ «ضرب لوحدة الطبقة العاملة». بفضل حنكته السياسية وعلاقاته، استطاع انتزاع الاعتراف القانوني بالاتحاد في 20 مارس 1960. المؤتمر التأسيسي بدار الشباب: أشرف شخصيا على كواليس المؤتمر التأسيسي في الدار البيضاء، واختير كأول كاتب عام للاتحاد، مما أعطى المنظمة هبة «رجل الدولة» والمهندس الكفاء.

لكسر شوكة التيارات الراديكالية داخل الأوساط العمالية. دخل محمد الدويري في مواجهة مباشرة مع قيادات الاتحاد المغربي للشغل، وعلى رأسهم المحبوب بن الصديق. وتميزت هذه العلاقة بالتوتر الشديد. واتهم خصوم الدويري خطوته بأنها كسر للوحدة النقابية وطعنة في ظهر الطبقة العاملة ومحاولة لتفتيت وحدتها لصالح السلطة والحزب.

وخاض الدويري ومن معه من المؤسسين معارك قانونية وإدارية لا تنتزع حق التمثيلية في المقاولات العمومية والمناجم، حيث كانت الصدامات تصل أحيانا إلى مواجهات ميدانية بين العمال المنتمين لكلا الطرفين.

الاختلاف الأيدولوجي:

بينما كان «الاتحاد المغربي للشغل» يتبنى خطابا قريبا من الصراع الطبقي والاشتراكية، كان الدويري يروج لـ «النقابة المواطنة» التي تؤمن بالحوار الاجتماعي والتعاون بين أطراف الإنتاج لبناء الدولة الوطنية.

وبصفته وزيرا في عدة حكومات وقائدا نقابيا في آن واحد، استطاع الدويري أن يلعب دورا كبيرا في خلق النقابة الاقتراحية.

بدلا من الاكتفاء بالإضراب، كان يطالب بوضع قوانين شغل عصرية وحماية اجتماعية، مستفيدا من منصبه الحكومي لترميز بعض المكاسب للعمال.

مأسسة الحوار:

ساهم محمد الدويري في إدخال ثقافة «المفاوضة الجماعية» إلى القاموس النقابي المغربي، مبتعدا عن الخطاب الصدامي المحض.

وبهذا يظل محمد الدويري الشخصية التي نقلت العمل النقابي من «العفوية والنضال الميداني» إلى «التنظيم العقلاني والهندسة السياسية».



بل حظي بدعم شخصيات وازنة تقاسمت معه الرؤية «الاستقلالية» للعمل النقابي، ومن أبرزهم هاشم أمين الذي لعب دورا ديناميكيا في التواصل مع القواعد العمالية وتأطير المؤتمر التأسيسي.

وعبد الرزاق أفيلال الذي سيصبح لاحقا الوجه الأبرز للنقابة لعدة عقود، حيث استمد من الدويري الحنكة التنظيمية.

وحظي الدويري بدعم سياسي مطلق من قادة الحزب بدءا من الزعيم علال الفاسي، الذي بارك هذه الخطوة

جيل التأسيس

عبد الرزاق أفيلال قامة وطنية شامخة وأحد أبرز أعمدة العمل النقابي والسياسي في المغرب الحديث لم يكن مجرد قائد عمالي بل مهندسا لمرحلة انتقالية هامة في تاريخ النضال الاجتماعي المغربي



العلاقة مع الحركة الوطنية وحزب الاستقلال

لم يكن أفيلال نقابيا «تقنيا»، بل كان سياسيا بمرجعية وطنية، مرتبطا بفكر علال الفاسي، فقد كان يعتبر نفسه تلميذا لزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي. استلهم منه مفهوم «التعددية»، وهي رؤية اقتصادية مغربية ترفض الرأسمالية المتوحشة والاشتراكية المادية، وتدعو لتوزيع عادل للثروة.

بالمغرب إضراب 14 دجنبر 1990 بعد أن شكل إلى جانب «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» تنسيقا تاريخيا أدى إلى إضراب عام وطني شل الحركة في المغرب، احتجاجا على غلاء المعيشة وتدني الأجور. مواجهة «التقويم الهيكلي» وقف أفيلال بصراحة ضد شروط البنك الدولي التي حاولت الحكومة تطبيقها برفع الدعم عن المواد

الحضور السياسي والبرلماني

لم ينفصل نضال أفيلال النقابي عن العمل السياسي، حيث كان عضوا بارزا في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، وشغل مقعدا في البرلمان لسنوات طويلة، وكان صوتا مدافعا عن العدالة الاجتماعية تحت قبة المؤسسة التشريعية. تولى عبد الرزاق أفيلال مسؤوليات في التدبير المحلي، حيث ترأس مجلس جماعة «عين السبع» بالدار البيضاء، تاركا بصمة في التسيير الجماعي.. وبخصوص مواقفه الوطنية والإنسانية تميز عبد الرزاق أفيلال بشخصية كاريزمية تجمع بين الصرامة في المبدأ والمرونة في الحوار. كان يؤمن بأن النقابة ليست مجرد أداة للاحتجاج، بل هي شريك أساسي في بناء الدولة الديمقراطية.

السلم الاجتماعي:

رغم خوضه إضرابات تاريخية، كان دائما يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، باحثا عن التوافقات التي تضمن كرامة الشغيلة واستقرار البلاد، وظل عبد الرزاق أفيلال وفيها لمرجعية حزب الاستقلال ولفكر الزعيم علال الفاسي، متبنيا مفهوم «التعددية الاقتصادية والاجتماعية».

الإرث والقيمة التاريخية

رحل عبد الرزاق أفيلال في أكتوبر 2020، مخلفا وراءه مدرسة في النضال النقابي تقوم على «النضال المسؤول». ويذكر له التاريخ أنه استطاع الحفاظ على استقلالية القرار النقابي في مراحل سياسية

ارتبط اسم عبد الرزاق أفيلال بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الذراع النقابي لحزب الاستقلال ولد أفيلال في مدينة الدار البيضاء، وترعرع في حضن الحركة الوطنية، مما جعل وعيه السياسي والاجتماعي يتشكل مبكرا في سياق الكفاح من أجل الاستقلال. بدأ أفيلال مساره النقابي في وقت كان فيه العمل النقابي محفوبا بالمخاطر، ساهم بفعالية في تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سنة 1960، وتولى منصب كاتب عام لهذه المنظمة منذ سنة 1964، وظل في قيادتها لأكثر من أربعين عاما. عرف بطابته في التفاوض مع الحكومات المتعاقبة من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للعمال، وعمل على جعل النقابة مؤسسة قوية قادرة على التأثير في القرار السياسي والاقتصادي.



النقابة كذراع للمقاومة:

في نظره، لم يكن دور الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يقتصر على الأجور، بل كان استمرارا لمعركة التحرير، كان يؤمن أن «الاستقلال لا يكتمل إلا بالعدالة الاجتماعية». نجح أفيلال في تحقيق التوازن الصعب من خلال توفيقه بين ولادة لحزب الاستقلال وبين استقلالية العمل النقابي، حيث كان يضغط على وزراء حزبه أنفسهم عندما يتعلق الأمر بحقوق العمال.

التنسيق النقابي التاريخي (الكتلة النقابية)

من أعظم إنجازات أفيلال هو تجاوزه للخلافات الإيديولوجية من أجل المصلحة العامة، فرغم المنافسة الشرسة بين حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وضع أفيلال يده في يد الراحل نوبير الأموي زعيم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هذا التحالف النقابي هو الذي خلق «توازن القوى» أمام السلطة، وأدى في النهاية إلى «حوار اجتماعي» مأسس لأول مرة في التسعينيات، وهو ما مهد الطريق لحكومة التناوب التوافقية عام 1998. وبذلك فعبء الرزاق أفيلال كان بمثابة صمام أمان؛ يغضب حين تمس كرامة العامل، ويحاور حين تتطلب مصلحة الوطن التوافق. كان يجمع بين شراسة المناضل وحكمة رجل الدولة.

الأساسية، إذ كان يرى أن «الاستقرار لا يبني على حساب بطون الفقراء».

**العمل النقابي بالنسبة
لأفيلال لم يكن وظيفة
بل رسالة وطنية تهدف
إلى تحرير الإنسان المغربي
من الجهل والفقير
والتهميش**

القدرة على التعبئة: تميز بقدرته على إخراج آلاف العمال إلى الشوارع في وقت كانت فيه القبضة الأمنية في ذروتها، مما أجبر الدولة في كثير من الأحيان على العودة لمائدة الحوار.

**ظل يؤمن بأن النقابة
ليست مجرد أداة للاحتجاج
بل هي شريك أساسي في
بناء الدولة الديمقراطية**

صعبة، وساهم في تكوين أجيال من القيادات النقابية التي تقود المشهد اليوم. إن العمل النقابي بالنسبة لأفيلال لم يكن وظيفة، بل كان رسالة وطنية تهدف إلى تحرير الإنسان المغربي من الجهل والفقير والتهميش..»

قيادة إضرابات الثمانينيات

تعتبر فترة الثمانينيات من أصعب الفترات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب (التي عرفت ما يسمى بسنوات الرصاص والتقويم الهيكلي). هنا برز أفيلال كقائد ميداني لا يلين، قاد وهو على رأس الاتحاد العام للشغالين

المستشارة البرلمانية فتيحة خورتال: رؤية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تشمل تمكين الأجيال الواعدة وتجديد العمل النقابي

ذكرى 20 مارس ليست مجرد احتفال رمزي بل هي فرصة لإعادة ربط الماضي بالحاضر وتحويل القيم النضالية إلى أدوات عملية تستقطب الأجيال الجديدة

تعد ذكرى تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب محطة مفصلية تحمل رسائل استراتيجية موجهة للطبقة العاملة وللأجيال الصاعدة، وترتكز هذه الرؤية على مجموعة من المحاور التي حددتها فتيحة خورتال المستشارة ضمن فريق الاتحاد العام للشغالين بمجلس المستشارين في هذا الحوار الذي شمل ثلاثة أسئلة في مبدأ الاستمرارية، وذلك بالتأكيد على أن العمل النقابي ليس حكرًا على جيل بعينه، بل هو مشروع نضالي تراكمي يمتد عبر الأجيال. وثقافة التجديد من خلال الإيمان بضرورة ضخ دماء جديدة وتبني أفكار وأساليب حديثة تواكب التحولات المتسارعة في سوق الشغل، كما تحدثت عن تمكين الشباب، وذلك بمنح الشباب أدوارًا قيادية تتيح لهم الدفاع عن حقوقهم والمشاركة الفعالة في صياغة مطالبهم المستقبلية، والانفتاح الرقمي والاجتماعي بالسعي للمشاركة في تعزيز بناء نقابة قوية تنفتح على فئات مهنية جديدة، لاسيما العاملين في العمل الرقمي والقطاع غير المهيكّل. وبالتالي فإن ذكرى 20 مارس تتجاوز كونها احتفالًا رمزيًا فهي فرصة حقيقية لربط عراقة الماضي بتطلعات الحاضر، وتحويل القيم النضالية إلى أدوات عملية تستقطب الشباب والنساء، لبناء حركة نقابية قوية، متجددة، وقادرة على رفع تحديات المستقبل.. لتتابع



منها الاستمرارية، كون الحركة النقابية ليست حكرًا على جيل معين، بل هي مشروع ممتد عبر الأجيال. وهناك التجديد فهو ضرورة لضخ دماء جديدة بأفكار وأساليب حديثة تتماشى مع تحولات سوق الشغل. وكذلك التمكين، بإعطاء الشباب دورًا قياديًا في الدفاع عن حقوقهم وصياغة مطالبهم، والانفتاح من خلال المساهمة في بناء نقابة أكثر قربًا من فئات جديدة مثل العاملين في القطاع غير المهيكّل والعمل الرقمي. وبالتالي فذكرى 20 مارس لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ليست مجرد احتفال رمزي، بل هي فرصة لإعادة ربط الماضي بالحاضر وتحويل القيم النضالية إلى أدوات عملية تستقطب الأجيال الجديدة، خاصة الشباب والنساء، لبناء حركة نقابية قوية ومتجددة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

قصيرة تحمل شهادات حية، إضافة إلى إبراز قصص نجاح لشباب ونساء داخل المجتمع. كما يتم التركيز على الإدماج الفعال من خلال تشجيع الشباب والنساء على تحمل المسؤولية داخل الهياكل النقابية، إلى جانب خلق فضاءات للنقاش حول القضايا التي تهمهم مثل المساواة والتمييز ومشاكل الهشاشة الاجتماعية، والتوفيق بين العمل والحياة الخاصة، والعمل على تمكين الكفاءات النسائية. ويشمل ذلك أيضًا طرح قضايا واقعية تهمهم مثل الأجر وظروف العمل والحماية الاجتماعية، مع إبراز دور النقابة كأداة فعالة لتحسين الحياة اليومية وليس فقط كإطار نظري.

العلم: ماهي الرسالة التي تحملها ذكرى تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للأجيال الجديدة؟

خورتال: تحمل العديد من الرسائل الأساسية

النقابي والتمجيدية في التضامن والاستقلالية، والدفاع عن الكرامة. وبالنسبة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فهي مناسبة لتقييم المسار وتجديد العهد مع القواعد العمالية.

العلم: كيف يمكن استثمار الممارسة النقابية لتعزيز الوعي بالحقوق والواجبات لدى الشباب والنساء العاملات؟

خورتال: من خلال التوعية والتأطير، وذلك بتنظيم ندوات وورشات لتبسيط الضوء حول الحقوق المجتمعية، مع العمل على تبسيط القوانين الاجتماعية بلغة قريبة من الشباب والنساء، كما يشمل ذلك الاعتماد على التواصل الرقمي عبر استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي من خلال فيديوهات

العلم: ماهي دلالات ذكرى 20 مارس في الذاكرة النقابية؟

خورتال: تمثل ذكرى 20 مارس محطة مهمة في تاريخ الحركة النقابية المغربية وخاصة بالنسبة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب لما تحمله من دلالات نضالية وتنظيمية مرتبطة بالدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، وترسيخ العمل النقابي وبالتالي فهذه الذكرى هي تخليد لمسار نضالي نقابي متميز يهدف لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للطبقة العاملة، وهو مناسبة لاستحضار التضحيات التي قدمها رواد الحركة النقابية في سبيل الحرية النقابية والعدالة الاجتماعية، ومناسبة كذلك لتجديد الالتزام بالمبادئ الأساسية للعمل

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: من نضال الاستقلال إلى مساءلة الدولة الاجتماعية

بقلم: محمد العربي القباج

مدرسة نضالية ساهمت في صناعة جزء من التاريخ الاجتماعي لبلادنا. إنها ليست فقط ذاكرة شخصية، بل شهادة على أن النضال، مهما كانت كلفته، يظل الطريق الأسمى لصون الحقوق وبناء مستقبل أكثر عدلاً. إن الواقع اليوم يطرح أسئلة مقلقة؛ فالحكومة، رغم حديثها عن الإصلاح، تبدو في كثير من الأحيان أسيرة مقاربة تقنية تغفل البعد الاجتماعي. فارتفاع كلفة المعيشة، وتآكل القدرة الشرائية، واتساع دائرة الهشاشة، كلها مؤشرات تعيد إلى الأذهان أسباب الاحتقان التي فجرت محطات سابقة. إن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في صعوبة الأوضاع، بل في تآكل الثقة. فحين يشعر المواطن أن السياسات لا تعكس أولوياته، وحين يتراجع دور الوساطة النقابية، يصبح الاحتقان مرشحاً للعودة بأشكال أكثر تعقيداً. إن استحضار نضال الطبقة الشغيلة، من معركة الاستقلال إلى إضراب 1990، ليس ترفاً تاريخياً، بل ضرورة سياسية. فالدروس واضحة: لا استقرار بدون عدالة اجتماعية، ولا تنمية بدون إنصاف، ولا إصلاح بدون إشراك حقيقي للمفاعلين الاجتماعيين. واليوم، كما بالأمس، يبقى الرهان قائماً: هل تملك الدولة الجرأة لإعادة بناء تعاقد اجتماعي جديد، يخلصنا من صنعوا الاستقلال، ودفعوا كلفة الاستقرار، ولا يزالون ينتظرون نصيبهم العادل من الثروة الوطنية؟

في صياغة السياسات الاجتماعية. لا أخفي، وأنا أستحضر هذا المسار الطويل داخل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، شعوراً عميقاً بالاعتزاز وأنا الذي قضيت زهاء أربعين سنة من عمري مناضلاً، وفعالاً، ومساهماً في تأطير هذا الفعل النقابي من مواقع المسؤولية.

لم يكن انخراطي مجرد حضور في محطات نضالية، بل كان التزاماً يومياً في قلب القرار النقابي، وفي مواجهة التحديات التي عرفتها الساحة الاجتماعية؛ حيث عابثت عن قرب أدق التفاصيل: من لحظات التوتر والاحتقان، إلى جلسات التفاوض الصعبة، ومن ميادين الاحتجاج إلى طاولات الحوار، حيث تصاغ التوازنات وتنتزع المكاسب. كمناضل قيادي، أدركت أن النضال ليس فقط شعارات ترفع، بل مسؤولية ثقيلة تتطلب وضوحاً في الرؤية وصلابة في الموقف، وإيماناً عميقاً بقضايا الشغيلة. وقد عشت مع إخواني محطات مفصلية، كان فيها الرهان أكبر من مجرد مطالب آنية، بل كان يتعلق بالدفاع عن كرامة الإنسان المغربي وحقه في العيش الكريم.

واليوم، وأنا أستحضر هذه المسيرة، أشعر بسعادة نابعة من الإحساس بالواجب الذي حاولنا أن نؤديه بإخلاص، وبفخر الانتماء إلى



الشغيلة والسياسات الحكومية. لقد شهدت تلك المرحلة محاکمات لقيادات نقابية في محاولة واضحة لتطويق الفعل الاحتجاجي، كما تعرض العديد من المناضلين إلى الطرد التعسفي، في خرق سافر للحقوق النقابية، إلى جانب مناخ من التهديد والترهيب طال آلاف الشغيلة. كانت الرسالة واضحة: كلفة الاحتجاج ستكون باهظة.

لكن ما لم يدرك آنذاك هو أن القمع لا يُنهى الاحتجاج، بل يعيد تشكيله؛ فقد أبان المضربون عن قوة استثنائية، حيث تحولت المعاناة إلى وعي جماعي، والإقصاء إلى إصرار على الاستمرار. لقد انتصرت الإرادة الجماعية للشغيلة، لا بمعنى تحقيق كل المطالب فوراً، بل بفرضها كفاعل لا يمكن تجاوزه.

المفارقة الكبرى أن الدولة، بعد هذه المرحلة، وجدت نفسها مضطرة إلى فتح باب الحوار الاجتماعي. ولم يكن ذلك تحولاً طوعياً بالكامل، بل استجابة لميزان قوى جديد فرضته الشغيلة عبر نضالاتها. وهكذا، دشّن المغرب مرحلة جديدة انتقل فيها من منطق الضبط الأمني إلى منطق التفاوض، ولو بشكل تدريجي. لقد كان إضراب 1990، بكل كلفته، بمثابة العتبة التي أجبرت الدولة على عبورها نحو الاعتراف بدور النقابات كشريك

ليس من قبيل المبالغة القول إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ولد من رحم الصراع، لا فقط من أجل تحسين الأجور وظروف العمل، بل من أجل الكرامة الوطنية ذاتها، فالطبقة الشغيلة المغربية لم تكن على هامش معركة التحرر، بل كانت في قلبها، تدفع ثمن الانخراط في مقاومة الاستعمار عبر الإضرابات، والمقاطعات، والعمل التنظيمي الذي أسهم في إضعاف البنية الاقتصادية للاستعمار.

لقد لعب العمال المغاربة دوراً محورياً في دعم الحركة الوطنية، سواء عبر الانخراط في التعبئة الشعبية أو عبر شل مفاصل الاقتصاد الاستعماري. لكن هذه الحقيقة، رغم مركزيتها، لم تنل ما تستحقه من الاعتراف في السياسات العمومية بعد الاستقلال. وهنا تبرز المفارقة طبقة ساهمت في بناء الاستقلال، لكنها وجدت نفسها لاحقاً في مواجهة اختلالات اجتماعية عميقة.

في هذا السياق، لم يكن الاتحاد مجرد إطار نقابي، بل امتداداً طبيعياً لذلك النفس النضالي. ومع قيادة المرحوم عبد الرزاق أفيال، تعزز هذا البعد، حيث تحول الاتحاد إلى قوة اقتراحية وضاغطة، تضع الدولة أمام مسؤولياتها الاجتماعية، وترفض اختزال التنمية في أرقام لا تعكس واقع الشغيلة.

يبقى إضراب دجنبر 1990 بالمغرب لحظة مفصلية كشفت هشاشة التوازنات الاجتماعية. لم يكن الإضراب مجرد احتجاج، بل كان تعبيراً صارخاً عن أزمة ثقة بين